أثر المرجعية الدينية في التطورات السياسية في العراق ١٩٢١ -١٩٣٣

.....

م. د. محمد هاشم خويطر الربيعي

الجامعة المستنصرية / كلية التربية / بغداد / العراق

المقدمة :

تعد المرجعية الدينية المحور الذي تركزت عليه حركة الشيعة في كل مكان من العالم ، من الناحية الفقهية تحديداً، وباقي النواحي الفكري والسياسية والاقتصادية، وبتقادم الزمن ازدادت فكرة الرجوع إلى العلماء رسوخاً في أذهان الأمة عن زمن الصدور (الرسول[صلى الله وعليه وآله وسلم] والأمة المعصومين) (عليهم السلام) ، فضلاً عن حضور المرجعية عند الأزمات الاجتماعية والسياسية التي تقتضي مشاركتها وابداء رأيها فيها.

أضحت المرجعية الدينية في حالات متعددة عنصر الإنقاذ الاجتماعي للامة، ولم تنطلق في نظرتها للأمور من منطلق طائفي أو فئوي أو تمثيلها للشيعة فقط، لاسيما في بلد مثل العراق متعدد المذاهب والقوميات والأديان، ومما عمق هذه النظرة إلى المرجعية إنها اشترطت شروطاً معينة في المرجع الديني الاعلى سواء في اعلميته أو حكمته أو عدالته الى حد كبير .

أسهمت المرجعية الدينية بدورها في التطورات السياسية التي شهدها العراق بعد تسنم الملك فيصل الأول (١٩٢١-١٩٣٣) مهامه الدستورية، وأصبح ملكاً متوجاً بدعم بريطاني على العراق، ليدخل الأخير مرحلة الحكم الملكي التي استمرت حتى عام ١٩٥٨.

كان لهذه المرجعية الدينية موقفها من تتويج الأمير فيصل لعرش البلاد، ورغبت في ان يتخلص من عقدة دعمه من قبل بريطانيا، وتأثيرات المندوب السامي برسي كوكس عليه ، وحاولت أن تضعه أمام مسؤولياته التاريخية في خدمة الشعب العراقي الذي ذاق ويلات التخلف والطائفية العثمانية عبر القرون الأربعة التي حكمته خلالها هذه الدولة ، وخلال مدة الاحتلال البريطاني عليه، وكانت تتوقع منه بحكم خبرته السياسية التي اكتسبها من عمله مستشاراً وممثلاً لوالده الشريف حسين بن علي في مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، وإدراكه الأعيب الدول الكبرى ودسائسها وسعيها لضمان مصالحها في العراق، أو من خلال حكمه لسوريا أثناء الحكومة العربية فيها (١٩١٨- ١٩٢٠) ، إلا أن الملك فيصل ظل مرتهناً لبريطانيا، ولم يحقق ما كانت تطمح إليه المرجعية الدينية في العراق التي كانت مطالبها اكبر من ان يحققها لها الملك فيصل الأول.

لم يكن العاهل الملكي الأول في العراق قادراً على التخلص من الهيمنة البريطانية على شخصيته، وكان يدرك ان تجاوز الدور المرسوم له من قبل بريطانيا سيكلفه عرشه مرة أخرى كما فقده في سوريا على يد الفرنسيين، لذلك

حاول إرضاء بريطانيا بالدرجة الأساس، ووضع مطالب المرجعية الدينية التي كانت تمثل غالبية الشعب العراقي في سلم لا يرتقي إلى طموحاتها، لذلك جاءت مواقف المرجعية الدينية سلبية من عقده المعاهدة العراقية – البريطانية عام ١٩٢٢، والانتخابات التي جرت في عهد الحكومات العراقية المتعاقبة، ووقفت ضد قمع عبدالمحسن السعدون لعلماء الدين ونفيهم الى خارج البلد،وكشفت زيف هذه الانتخابات وطائفية السعدون ومحاولته إرضاء بريطانيا على حساب الحركة الوطنية العراقية وما إلى ذلك من جوانب اختص هذا البحث بدراستها وتحليلها بالاعتماد على بعض الوثائق البريطانية غير المنشورة والمصادر والمراجع التي تطرقت لأثر المرجعية الدينية خلال عهد الملك فيصل الأول الذي يعد المؤسس الاول للدولة العراقية .

موقف المرجعية الدينية من تنصيب الأمير فيصل ملكاً على العراق عام ١٩٢١

اضطرت السلطة البريطانية في العراق اثر قيام ثورة العشرين ضدها إلى تغيير سياستها في الحكم المباشر والبحث عن أسلوب آخر لحكم العراق، فوجدت في تنصيب حاكم عربي لعرش العراق بمشورة مندوب سامٍ يعين لهذا الغرض هو أفضل وسيلة لتحقيق سياستها، وضمان مصالحها في هذا البلد[١].

وجدت المرجعية الدينية في النجف الأشرف إن ترشيح الأمير فيصل بن الحسين لعرش العراق ، وجعل هذا البلد تحت حكمه هو أفضل من بقاء السلطة البريطانية في العراق، وعبر عدد من العلماء المجتهدين عن رغبتهم في إقامة دولة عربية مستقلة بحدود العراق الطبيعية، وتكون هذه الدولة تحت حكم أمير عربي هو أفضل صيغة لحكم العراق، وكان على رأس الراغبين في هذه الصيغة شيخ الشريعة الاصفهاني[٢] وجواد صاحب الجواهر[٣] وغيرهما من علماء الدين[٤].

كلفت المرجعية الدينية محمد رضا الشبيبي[٥] لكي يقوم بدور حلقة الوصل بينها وبين الحركة الوطنية في بغداد، فضلاً عن تكليفه بمهمة الاتصال بالشريف حسين بن علي وايصال رسالة من علماء المرجعية الديني إليه لكي يقع اختياره على أحد أنجاله لحكم العراق، فعلى سبيل المثال لا الحصر- كتب الشيخ محمد تقي الشيرازي[٦] الذي كان يعد الشخصية المرجعية الثانية بعد السيد محمد كاظم اليزدي[٧] في الهرم التسلسلي الى الشريف حسين طالباً منه انتخاب أحد أبناءه ليكون ملكاً على العراق و" مقيداً بمجلس منتخب من أهالي العراق"، وأخفيت رسالته التي أرسلها بيد الشبيبي في جلد المصحف الكريم[٨].

تزامن تحرك المرجعية الدينية لاختيار الأمير فيصل لعرش العراق مع رغبة الوطنيين في بغداد الذين رأوا فيه واحداً من أفضل الشخصيات السياسية من ابناء الشريف حسين بن علي لاعتبارات عدة يقف في مقدمتها خبرته السياسية التي اكتسبها في سوريا خلال عهد حكومته التي عرفت باسم " الحكومة العربية" وحكمت هذا البلد لمدة سنتين (١٩١٨- ١٩٢٩)[٩]، ومشاركته في مؤتمر صلح باريس عام ١٩١٩ ممثلاً عن والده ومدافعاً عن القضية العربية هذا المؤتمر، واشتراكه في الثورة ضد العثمانيين، ومعرفته بأحابيل السياسة البريطانية من خلال احتكاكه بهم، وإدراكه لمخططاتهم، فضلاً عن شخصيته التي طغت على شخصية أخوته الآخرين من أولاد شريف مكة[١٠].

ومن جانبها فقد حاولت بريطانيا إشغال العراقيين في اختيار من سيتولى عرش العراق، وكان ذلك أمراً مقصوداً لكي تصرف أنظارهم عن القيام بثورة ثانية في العراق ضد سلطتهم المحتلة، فسعت حكومة لندن لعقد مؤتمر في القاهرة للبحث في مستقبل العلاقات بين الدولة الجديدة التي ستتشكل في هذا البلد والسلطات البريطانية، وطبيعة تشكيلات القوات الدفاعية الجديدة، فضلاً عن حسم الموضوع الذي عقد لأجله المؤتمر في الثاني عشر من آذار ١٩٢١ وهو موضوع " المصادقة على ترشيح فيصل لعرش العراق، ورسم الخطة التي تتبع في تنصيبه للعرش"[١١].

واثر انتهاء مؤتمر القاهرة أعلنت بريطانيا ان فيصل هو المؤهل لعرش العراق استناداً الى معطيات عديدة أولها ان ترشيحه لهذا المنصب سيزيد من تسلط الحكومة البريطانية عليه وعلى ولده ملك الحجاز، وسيعتمد حتماً على المشورة والمعونة البريطانية بعد فشل تجربته في سوريا، فضلاً عن ذلك فان ترشيح الأمير فيصل لعرش العرش" سيحسن" صورة بريطانيا في أنظار العرب لان ذلك، حسب اعتقاد الساسة البريطانيون، من شأنه ان يدفعهم للتصور بان بريطانيا برت بجزء من تعهداتها لهم خلال الحرب العالمية الأولى، لاسيما أبان محادثات الشريف حسين مع الممثل البريطاني هنري مكماهون، وما تمخض عن ذلك من وعود أعطتها بريطانيا للعرب[١٢].

كان موقف المرجعية الدينية حذراً من ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق، فعلى الرغم من إنها لم تمانع هذا الترشيح، ولم تتحفظ عليه، وكان اختياره من بين المرشحين للعرش هو أفضل ترشيح، إلا أنها كانت متخوفه من تحوله الى أداة طيعة للسلطة البريطانية ومنفذ لطلباتها وسياستها في العراق، لذلك كان موقفها صعباً، لانها من ناحية هي التي طلبت بنفسها ترشيحه ملكاً على العراق، لذلك من الصعوبة بمكان إسقاط ترشيحه من قبلهم، ومن الناحية الأخرى كانت المرجعية الدينية تدرك حجم المسؤولية الثقيلة التي سيتحملها في ظل الاوضاع التي كانت سائدة في العراق بعد ثورة العشرين التحررية، ومطالب الحركة الوطنية العراقية التي تصلب عودها واكتسبت خبرة في اساليب السلطات البريطانية في العراق ومناوراتها من أجل القضاء عليها[١٣].

بالمقابل عد البريطانيون ان إرضاء الوطنيين العراقيين الذين تطابقت توجهاتهم مع توجهات المرجعية الدينية أمر ضروري، لذلك وجدوا في فيصل أفضل مرشح لعرش العراق لانه يجمع ما بين كونه حليفاً لبريطانيا وقومياً عربياً في الوقت نفسه، ويمكن، بهذا الوصف عدّه الحل الأمثل لإرضاء الجميع حسب اعتقاد المسؤولين البريطانيين[١٤].

بقي الملك فيصل الأول بعد تبوئه العرش العراقي ينظر بتوجس وحذر إلى دور المرجعية الدينية ، وعمل على تخفيف تأثيرها على الأكثرية من العراقيين[١٥]، وساعده في ذلك ان المجتهدين العلماء لم يتوصلوا إلى اتفاق حول تعيين مرجع ديني أعلى بعد وفاة شيخ الشريعة الأصفهاني في كانون الأول ١٩٢٠ ولم يتمكنوا من الاتفاق حول شخصية معينة يلتف حولها المجتهدون، وتستطيع فرض نفسها مرجعاً أعلى[١٦].

أتفق رأي وسياسة الملك فيصل الأول مع توجهات وسياسة بريطانيا في دعم الأقلية السنية والركون إليها في عملية مقصودة استهدفت ضرب المعارضة التي كانت تقودها المرجعية الدينية آنذاك، والتي أثبتت قدرتها في ثورة العشرين، وتحريكها للشارع العراقي السني والشيعي معاً أثر تقديمها للحس الوطني والقومي على أي جانب آخر، فخرجت المرجعية الدينية من الإطار التمثيلي للشيعة إلى إطار آخر دمج ما بين الطابع الوطني والطابع الديني، واستطاعت أن تكسب العراقيين وعلى مختلف مشاربهم وطوائفهم وتوجهاتهم الدينية في بودقة واحدة، فكان من الطبيعي ان تتوجه إليها الأنظار في مواجهة المحتل البريطاني، وفي الأحداث التي شهدها العراق عامي ١٩٢٠ و ١٩٢١ بما في ذلك المرحلة التي أعقبت تسنم الملك فيصل الأول مسؤولياته الدستورية .

ان وجود قوة معارضة شديدة البأس ومؤثرة على الشارع العراقي لم يكن يرضي السلطات البريطانية مثلما لم يكن الملك فيصل يقبل به أو يسكت عنه، لذلك وضع الملك فيصل في حساباته الورقة القومية لإحراج موقف علماء المرجعية الدينية والتشكيك بعروبتهم، وعمل بشكل حثيث على طرح موضوع أصولهم الفارسية بين الحين والآخر لأضعاف نفوذهم على العراقيين[١٧].

لم يكن بإمكان البريطانيين والملك فيصل الأول تمرير واحدة من اخطر المعاهدات العراقية – البريطانية ، والتي تنظم العلاقة بين العراق وبريطانيا، وتحل محل الانتداب، وهي معاهدة ١٩٢٢ التي كانت تجري حولها في بغداد مباحثات سرية مع وجود معارضة دينية قوية قد تتصاعد مع إعلانها بشكل رسمي للعراقيين، لذلك احتاط الملك فيصل الأول والسلطة البريطانية في العراق لهذا الأمر كثيراً، ورتبوا الأوضاع الداخلية بالشكل الذي لا يجعل للمرجعية الدينية اثراً في تحريك الشارع العراقي ضدها أو التحريض من أجل رفضها جماهيرياً، الأمر الذي تحقق للملك فيصل الأول وبريطانيا[١٨].

تكلف المندوب السامي البريطاني (برسي كوكس) "P. Cox" بمهمة تشكيل وزارة عراقية جديدة تكون مهمتها توقيع أول معاهدة بين العراق وبين بلاده، واجراء انتخابات مجلس تأسيسي. يصادق على هذه المعاهدة، وبطريقة تؤمن مجيء أشخاص مؤيدين لها، ويوافقون على امرار هذه المعاهدة وعدم معارضتها[١٩].

تركزت مهمة المجلس التأسيسي في التصديق على المعاهدة العراقية – البريطانية، وكتابة القانون الأساس للدولة ووضع لائحة انتخابات للمجلس النيابي[٢٠]. وحددت وزارة عبدالرحمن النقيب الثالثة يوم الرابع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٢٢ موعداً لإجراء انتخابات المجلس التأسيسي. وحددت مهامه ومواده ولائحة قانون انتخابات المجلس النيابي، وكلف وزير الداخلية عبدالمحسن السعدون[٢١] وزير الداخلية بمهمة قمع الحركة الوطنية وإتباع سياسة حازمة وصارمة ضدها، وفي مقدمتها المرجعية الدينية في النجف الأشرف[٢٢].

لم يكن أمام المرجعية الدينية سوى إثبات قدرتها على تحريك الشارع العراقي والوقوف ضد توقيع معاهدة ١٩٢٢ رغم الاجراءات المتشددة التي اتخذها وزير الداخلية عبدالمحسن السعدون، لانها وجدت فيها صيغة مستنسخة من نظام الانتداب، وطالبت باسقاط أي وزارة تصادق على هذه المعاهدة التي تتعارض مع مصالح الشعب العراقي وأمانيه المشروعة، وان من يوقع عليها يخون العراقيين وتربة وطنهم[٢٣].

تزامنت المعارضة الدينية لمعاهدة ١٩٢٢ مع اصدار وزير الداخلية عبدالمحسن السعدون تعليمات في الحادي والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٢ حدد فيها موعد انتخابات المجلس التأسيسي للمصادقة على المعاهدة ووضع قانون لانتخاب مجلس النواب وتشريع قانون أساس للمملكة العراقية[٢٤].

جوبهت انتخابات المجلس التأسيسي. بمعارضة شديدة من قبل المرجعية الدينية التي عدتها انتخابات صورية هدفها تمرير المعاهدة التي تم مصادقة الحكومة النقيبية عليها في الثالث عشر. من تشرين الأول ١٩٢٢، وأصدر علماء الدين في النجف الأشرف وكربلاء المقدسة والكاظمية فتاوى شرعية تحرم الاشتراك فيها، ولم يقتصر. أمر المقاطعة وفتاوى التحريم على علماء المرجعية الدينية فحسب، وإنما إمتد الأمر ليشمل علماء السنة الذين أفتوا بوجوب مقاطعتها، لا بل ان رجال الدين المسيحيين قرروا مقاطعة الانتخابات، وتم لصق بيانات التحريم على جدران وأبواب الأديرة مثلما لصقت على أبواب وجدران المساجد والمراقد[٢٥].

دلل هذا الاتفاق الوطني بين مختلف الفئات الاجتماعية والطوائف الدينية ضد مشاركة الشعب العراقي بانتخابات المجلس التأسيسي على إجماع شعبي وموقف وطني ارتفع الى مستوى التحديات التي كانت تواجه

العراقيين ابان هذه المرحلة التي كانوا يمرون بها، فضلاً عن ذلك فان هذا الإجماع الشعبي دلل ايضاً على مستوى راقٍ من الوعي السياسي بأهمية الوحدة الوطنية والتكاتف ضد المخططات البريطانية وأساليب السلطة السياسية، لاسيما وزارة الداخلية التي كان وزيرها عبدالمحسن السعدون يصر على إجراء هذه الانتخابات بأي شكل من الاشكال وسحق المعارضة لها [٢٦].

أكد وزير الداخلية عبدالمحسن السعدون على متصرفي الالوية بضرورة المحافظة على المواعيد المقررة للانتخابات، واعطاء المعلومات الى الوزير من وقت لآخر عن الإجراءات التي يقومون بها، وتأليف اللجان وتنظيم دفاتر المنتخبين الأولية وتهيئة الصناديق اللازمة لإجراء الانتخابات وفقاً للمادة (٢٥) من قانون الانتخابات، وتطبيق القانون بحذافيره وما إلى ذلك من جوانب تخص الانتخابات[٢٧].

لم تكتف المرجعية الدينية بالتنديد بالإجراءات التي قام بها وزير الداخلية عبدالمحسن السعدون، وإنما انتقدت الملك فيصل الأول لدعمه هذه الانتخابات ووقوفه الى جانب عبدالمحسن السعدون في الاجراءات المتشددة التي وقفها ضد المعارضة الوطنية، فيكفي ان نذكر ان محمد مهدي الخالصي أشار في تجمع حاشد في مدرسته بالكاظمية ان الملك فيصل الأول نقض بيعته للشعب العراقي، ومما قاله بحقه : " بايعنا فيصلاً ليكون ملكاً على العراق بشروط، وقد أخل بتلك الشروط، فلم تعد له في أعناقنا وأعناق الشعب العراقي أية بيعة"[٢٨].

وعندما وجدت بريطانيا ان المعارضة الدينية الوطنية لمعاهدة ١٩٢٢ ازدادت قوة ولغرض اشغال العراقيين بموضوع آخر نجدهم يحرضون وبإيعاز منهم الوهابيين لمهاجمة منطقة المتنفق جنوبي العراق في الحادي عشر من آذار ١٩٢٢، الأمر الذي دفع المرجعية الدينية في النجف الأشرف للدعوة إلى عقد اجتماعات عدة من أجل مواجهة هذا الموقف الخطير الذي نجم عن غزو الوهابيين للعراق، وأرسلت المرجعية الدينية برقيات ورسائل عدة الى رؤساء القبائل وعلماء الدين لعقد اجتماع موسع في كربلاء للمدة من العاشر – الرابع عشر من نيسان ١٩٢٢، ودعتهم الى وجوب الحضور في المكان المحدد[٢٩].

وبالفعل تم عقد هذا الاجتماع في موعده المحدد في كربلاء المقدسة، وتوصل المجتمعون الى إقرار (ميثاق وطني)، تعهدوا فيه بالدفاع عن العراق بوجه كل حملة اجنبية سواء كانت من الوهابيين أو من غيرهم، وان يعيدوا للعراق ما اغتصبوه منه، وان لا يبخلوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل دفع المتجاوزين على استقلال العراق[٣٠].

هيأ مؤتمر كربلاء الذي دعت إليه المرجعية الدينية الرأي العام العراقي ضد الانتداب البريطاني، الأمر الذي دعا السلطات البريطانية للاعتقاد بأن الدفاع ضد الوهابيين كان حجة من المرجعية الدينية لرفض المعاهدة العراقية – البريطانية،وتأليب العراقيين ضدها[٣١].

لم تكن فتاوى المرجعية الدينية بتحريم المشاركة في الانتخابات موجهة ضد هذه العملية لذاتها، وإنما جاءت هذه الفتاوى لان المرجعية كانت تدرك ان الحكومة تريد امرار المعاهدة الجائرة الموقعة بين بريطانيا والعراق بأي شكل من الأشكال، ولا تجري الانتخابات في أجواء طبيعية، فضلاً عن ضغوط المندوب السامي البريطاني على الحكومة العراقية التي كانت واضحة، فاتفقت كلمة علماء المرجعية الدينية على تحريم المشاركة فيها[٣٢]، وتكفير المشتركين فيها استناداً الى قوله سبحانه وتعالى " ومن يتولهم منكم فانه منهم "، الأمر الذي دفع السلطات البريطانية لارسال مذكرة الى الملك فيصل الاول طالبوا فيها معاقبة كل من يحرض الناخبين على عدم الاشتراك في هذه الانتخابات[٣٣].

كان ثمن اندفاع عبدالمحسن السعدون وزير الداخلية في وزارة عبدالرحمن النقيب الثالثة وتصميمه على التشدد مع المرجعية الدينية ومحاولة كبح دورها في التأثير على الشارع العراقي، واتفاق كلمتها مع الحركة الوطنية على مقاطعة الانتخابات، كان ثمنه تكليفه برئاسة الوزارة لان السلطات البريطانية وجدت فيه " الرجل الانسب " لها لاجراء الانتخابات وسحق المعارضة الدينية دون الاكتراث لاي شيء مهما كلفه الأمر[٣٤].

لم تنجح الوسائل التي استخدمها عبدالمحسن السعدون لخداع المعارضة الدينية للانتخابات، ومحاولة كسبها بوسائل الترغيب والتلون التي اتبعها، فلجأ الى أساليب ووسائل الترهيب والتشدد مع المرجعية الدينية وعلمائها، فقرر استغلال كون قسماً منهم يحمل الجنسية الإيرانية، أو انه سجل اسمه في حقل التبعية على انه ايراني تهرباً من التجنيد الذي فرضه عليهم العثمانيون، أو تأثراً بدعاية بعض القناصل الإيرانيين في المدن العراقية[٣٥].

هدد عبدالمحسن السعدون المرجعية الدينية بالكف عن إصدار الفتاوى الفردية والجماعية الرافضة للمشاركة في الانتخابات، والا فانه سيتخذ إجراءات مشددة ضدهم تصل الى حد نفي من لا يحمل الجنسية العراقية الى خارج البلاد واحالة الآخرين الى المحاكم لكي يقمعها[٣٦] ويعطي رسالة للآخرين من الوطنيين المدنيين بانه اتبع هذا الأسلوب مع مرجعية دينية تحظى بالاحترام والهيبة لدى الرأي العام العراقي، فكيف هو الحال لمن لا يمتلك مثل هذه المواصفات[٣٧].

اتفق رأي عبدالمحسن السعدون مع رأي الملك فيصل الأول على ان بعض علماء المرجعية الدينية أجانب ولا يحق لهم التدخل بالشأن العراقي ومن حق الحكومة العراقية ابعادهم عن البلاد إذا ما حرضوا العراقيين على عدم الاشتراك في الانتخابات ، لذلك فان خطوة ابعادهم عن العراق هي الخطوة الأنسب للخلاص من تأثيرهم على الجمهور، وتزامن هذا التوجه مع رأي المسؤولين البريطانيين الذين وجدوا في خطوة ابعاد العلماء ونفيهم الخطوة التي من شأنها إجراء الانتخابات بالشكل الذي يرضي الأطراف الحاكمة ممثلة بالملك ورئيس الوزراء وبريطانيا[٣٨].

استلزم اتخاذ خطوة ابعاد بعض علماء المرجعية الدينية تعديلاً في قانون الهجرة، فتم اتخاذ ما من شأنه إجراء ذلك في التاسع من حزيران ١٩٢٣، وأجاز التعديل الجديد إمكانية إبعاد أي أجنبي يمارس نشاطاً معادياً للحكومة، الأمر الذي رحبت به السلطات البريطانية، وعدته " خطوة في الطريق الصحيح نحو إجراء الانتخابات بعيداً عن المتطرفين..."[٣٩].

بالمقابل أصرت المرجعية الدينية على مقاطعة الانتخابات ودعوة الناس إلى ذلك، فتوقفت الانتخابات فعلاً في المراكز الواقعة بمناطق الفرات الأوسط والجنوب خلال الجولة الأولى، الأمر الذي دفع حكومة عبدالمحسن السعدون لتضمين بيانها الوزاري نصاً يؤكد تعرض العلماء الذين يعلنون الفتاوى المعارضة للانتخابات الى العقاب وفقاً لقانون الانتخابات[٤٠].

وإزاء إصرار علماء المرجعية الدينية على إصدار الفتاوى الداعية لتحريم الاشتراك في الانتخابات قامت السلطات الحكومية باصدار أوامرها الى متصرف لواء كربلاء مولود مخلص[٤١] لكي يسفر العلماء الذين يحملون الجنسية الإيرانية ومنع الذين لايمتون لإيران باية صلة من السفر، ووضعهم تحت المراقبة أكثر من خمسين يوماً، وتقرر عدم السماح للمبعدين بالعودة إلى العراق إلا بعد الانتهاء من اجراء الانتخابات، ومصادقة المجلس التأسيسي على المعاهدة، ومن ابرز الذين تم إبعادهم من المراجع السيد أبو الحسن الاصفهاني والشيخ محمد حسين النائيني[٤٢].

لم تكتف وزارة عبدالمحسن السعدون بهذه الاجراءات في نفي المراجع الدينية في النجف الأشرف وكربلاء المقدسة، وانما داهمت دار الشيخ مهدي الخالصي في ساعة متأخرة من ليلة الخامس والعشرين/ السادس والعشرين من حزيران ١٩٢٣ واعتقلته مع اثنين من ابنائه وابن أخيه وسلمان الصفواني، وارسلتهم الى البصرة بقطار تمهيداً لنفيهم خارج العراق[٤٣].

استطاعت وزارة عبدالمحسن السعدون من خلال هذه الاجراءات المتعسفة ان تخفف من أثر المرجعية الدينية في منع الناس من الاشتراك في الانتخابات، ولعل ما ذكره (كورنواليس) مستشار وزارة الداخلية الى المندوب السامي البريطاني الجديد الذي خلف برسي كوكس في عمله(*) ما يدلل على ذلك، إذ أشار الى ان الاجراء الذي اتخذ بحق الخالصي كان " ذا أهمية تاريخية" لانه " وجه ضربة قاصمة الى الشيعة في العراق" وأظهر للناس ، لأول مرة ، أن لديهم حكومة تستطيع العمل بقوة وفاعلية بمبادرتها الخاصة"(٤٤).

استغلت الحكومة العراقية نفي بعض العلماء واستخدام الشدة مع البعض الآخر لينفسح المجال أمامها لإجراء الانتخابات، فأصدرت وزارة الداخلية في الثامن عشر من تموز ١٩٢٣ أمراً الى جميع المتصرفين دعتهم فيه إلى الإسراع في أكمال الدفاتر الانتخابية وتدقيقها ومنحهم عشرة أيام لانجاز ذلك وبالسرعة الممكنة(٤٥).

واثر ذلك اجريت الانتخابات وتم امرار معاهدة ١٩٢٢ مع بريطانيا، وتم افتتاح المجلس التأسيسي في السابع والعشرين من آذار عام ١٩٢٤، ليصبح عبدالمحسن السعدون بعد استقالة حكومته في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٢٣ رئيساً للمجلس التأسيسي الجديد بعد ان حظي بثقة الانكليز الذين وجدوا فيه شخصاً قادراً على تسيير المجلس التأسيسي بالشكل الذي يرضي المصالح البريطانية في العراق(٤٦).

وهكذا أدت الأساليب والوسائل التي اتبعتها السلطات البريطانية ومعها الملك فيصل الأول وعبدالمحسن السعدون في تضييق دائرة نفوذ تأثير المرجعية الدينية على الناس في موضوع الانتخابات، ولكن ذلك لم يمنع هذه المرجعية من ان يكون لها صوتاً مسموعاً في الاحداث التي شهدها العراق خلال المدة التي أعقبت ذلك حتى نهاية عهد الملك فيصل الأول عام ١٩٣٣.

موقف المرجعية الدينية من بعض القضايا الداخلية في العراق حتى عام ١٩٣٣

لم يقدر لعبدالمحسن السعدون الذي قمع علماء المرجعية الدينية من ان يستمر في الحياة السياسية طويلاً، إذ سرعان ما انتحر بعد تشكيله لوزارته الرابعة والاخيرة التي تألفت في ايلول ١٩٢٩، ففقد البريطانيون بانتحاره رجلاً " من أصدقائهم الكبار"[٤٧]، فخلا الجو للملك فيصل الأول الذي كلف رفيق دربه نوري السعيد[٤٨] لزعامة السياسة العراقية بتشكيله وزارتين متواصلتين في عام ١٩٣٠ و ١٩٣٢[٤٩].

كان للمرجعية الدينية موقفها من التطورات السياسية التي شهدها العراق خلال المرحلة الاخيرة من عهد الملك فيصل الأول، فقد عارضت توقيع وزارة نوري السعيد لمعاهدة ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا، ووصفتها بانها استبدلت. (الانتداب المؤقت) بـ(الاحتلال الدائم) ، وزادت من اغلال العراق وعزلته الدولية، وانها لا تتفق مع الاستقلال الناجز الذي ينشده العراقيون لأنها تركت العراق فريسة بيد الاستعمار البريطاني[٥٠]. وتحولت مدينة النجف الأشرف، مركز المرجعية الدينية، الى مركز مهم من مراكز المعارضة لهذه المعاهدة الجائرة، فاقيمت العديد من الاعتصامات والمسيرات التي ألقيت فيها الخطب والقصائد الحماسية التي نددت بالمعاهدة ، واعلن علماء الدين تضامنهم مع الشعب العراقي الذي كان رافضاً لها، وارسلوا عدداً من برقيات الاحتجاج الى حكومة نوري السعيد أبدوا خلالها معارضتهم لما ورد فيها من بنود مكبلة لاستقلال العراق وحريته[٥١]. ووقفت المرجعية الدينية الى جانب فئات الشعب الرافضة للمعاهدة، وحرضت الجماهير النجفية على الخروج بتظاهرات حاشدة أثناء زيارة الملك فيصل الأول في الثالث عشر من نيسان عام ١٩٣٠، ونادى المتظاهرون بسقوط وزارة نوري السعيد والمعاهدة التي يسعى لعقدها، وجرى الأمر نفسه في مدينة الكوفة[٥٢].

كان شهر محرم الحرام فرصة مناسبة حاولت المرجعية الدينية استثمارها لتنبيه أذهان الناس إلى مخاطر توقيع معاهدة ١٩٣٠ مع بريطانيا من خلال المحاضرات الدينية التي كان يلقيها المحاضرون ورجال المنبر الحسيني[٥٣]، فتصدر مواكب العزاء العلم العراقي الذي كتب في وسطه عبارة " حب الوطن من لايمانه " تأكيداً على أهمية العراق وضرورة المحافظة عليه، وعدم التفريط بمصالحه خدمة للسلطات البريطانية التي حاولت من خلال توقيعها معاهدة ١٩٣٠ ربط العراق ببريطانيا، وزيادة عزلة هذا البلد عن محيطه العربي، وزيادة تكبيل العراق باغلال جديدة بحكم الامتيازات التي تحصل عليها بريطانيا دون مقابل، فأكدت المرجعية الدينية بموقفها هذا

عدم رضوخها للسلطة القائمة ونرفضها لأي محاولة حكومية تنتهك حقوق العراق في الاستقلال والاخلال بالوحدة الوطنية[٥٤].

وعلى الرغم من المعارضة التي أبدتها المرجعية الدينية لمعاهدة ١٩٣٠، الا ان وزارة نوري السعيد وقعتها بعد ان تم حل المجلس النيابي ، وأجريت انتخابات جديدة جاءت باغلبية مطلقة الى مجلس النواب بسبب التزوير الذي شاب انتخاباته، فتمكن نوري السعيد من تمرير المعاهدة في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٣٠ باغلبية (٦٩) نائباً من مجموع(٨٨) نائباً يشكلون عدد أعضاء المجلس[٥٥]، فكان ذلك مدعاة لوقوف المرجعية الدينية ضد نوري سعيد وسياسته المالئة لبريطانيا .

انتقدت المرجعية الدينية السياسة الحكومية لوزارة نوري السعيد واعتمادها على شيوخ العشائر والقبائل بما أبعدها عن طابعها المدني، ومحاولتها ابعاد دور المدن والحواضر مثل النجف الأشرف وكربلاء المقدسة، وأشارت المرجعية الى ان هذه السياسة تخدم المخططات البريطانية التي كانت تهدف الى تمزيق المجتمع العراقي، وتتبع سياسة " فرق تسد"، الأمر الذي أوضحته أحدى التقارير البريطانية عام ١٩٣١ في معرض تعرضها لسياسة ضرب قبيلة بأخرى، فمما جاء في التقرير البريطاني " ان الخلافات الشخصية بين شيوخ العشائر قد هبطت، وان هذا الأمر في حالته هذه ، غير مشجع في الوقت الحاضر بالنسبة لبريطانيا العظمى..."[٥٦]. وكانت بريطانيا تعمل باستمرار من أجل جعل سلطة شيوخ العشائر موازية لسلطة الدولة إن لم تكن متفوقة عليها[٥٧].

وكان للمرجعية الدينية موقفها المؤيد للمتظاهرين ضد قانون (رسوم البلديات) الذي أصدرته حكومة نوري السعيد في العاشر من أيار عام ١٩٣١، فساندت الاضراب العام الذي قام في الخامس من تموز من العام نفسه، وطالبت المرجعية الدينية في النجف الأشرف بإلغاء هذا المرسوم الجائر[٥٨].

أتضح الحس الوطني الواعي لدى علماء المرجعية الدينية ، لاسيما ابان الاحداث السياسية التي شكلت تهديداً لوحدة العراق ومحاولة تمزيق نسيجه الاجتماعي، فعندما قام الاثوريون في أواخر عهد الملك فيصل الأول بتمردهم ضد الحكومة العراقية، وبدأ هذا التمرد يهدد الوجود العراقي ويشغل العراق بمشاكل خطيرة بعد حصوله على الاستقلال ودخوله عصبة الأمم كأول دولة عربية عام ١٩٣٢، حدثت معركة حامية بين قوات بكر صدقي[٥٩] والمسلحين الاثوريين أسفر عنها قمع تمردهم عسكرياً[٦٠]، وكان للمرجعية موقفها من هذا التمرد.

فعلى الرغم من ان المرجعية الدينية لم تقبل باسلوب الفريق بكر صدقي والقسوة التي اتبعها مع الاثوريين، إلا أنها أيدت قرار الحكومة العراقية بإسقاط الجنسية العراقية عن كل الذين يهددون أمن العراق، ويسعون لتقسيمه أو اضعافه باي شكل من الاشكال ، لاسيما اؤلئك الذين احتضنهم العراق بعد طردهم من تركيا اثر فشل حركتهم المسلحة ضدها، وتحملت الحكومة العراقية معيشة نحو أربعين الف منهم[٦١]، وشكرت المرجعية الدينية الحكومة العراقية لاتخاذها قراراً باسقاط الجنسية العراقية عن كل من يهدد السلم المجتمعي، ويقلق الأمن الوطني[٦٢].

وهكذا يتضح لنا الدور الكبير الذي مارسته المرجعية الدينية في العراق خلال عهد الملك فيصل الأول باعتبارها قائداً ومصدراً في مصادر توليد الوعي الديني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والفكري، ووقفت الى جانب الجماهير في مطالبتها المشروعة،وتصدت للسياسة البريطانية التي قيدت الملك فيصل الأول، وكان لها اثرها الواضح في تعبئة العراقيين وتوجيههم الوجهة الصحيحة في كل المنعطفات التي " اختلفت الرؤية الى محصلاتها وأثارها وانعكاساتها على الدولة العراقية" في عهد العاهل الهاشمي الأول[٦٣].

الخاتمة

توصلت الخاتمة إلى أن المرجعية الدينية في العراق كان لها دور كبير في عهد الملك فيصل الأول واستطاعت ان تحرك الجماهير وان تؤثر فيه كثيراً، فعلى الرغم من ان هذه المرجعية تعرضت الى القمع والتهميش في العهد العثماني الذي هيمن على مقدرات العراق لمدة أربعة قرون، إلا أن دورها برز في عهد الاحتلال البريطاني (١٩١٨-١٩٢٠)، فضلاً عن فتاوى علماء المرجعية وأثرهم الذي لا يبارى أبان ثورة العشرين التحررية التي انعكست صداها على رجال العشائر في منطقة الفرات الأوسط والمناطق العراقية الأخرى، فتوجهت إليها أنظار العراقيين، وعدوها المنقذ لهم من الظلم والاضطهاد والاحتلال البريطاني البغيض.

لم يكد يتربع الملك فيصل الأول على عرش العراق حتى عادت المرجعية الدينية لتمارس دورها من جديد أبان عهده الذي استمر حوالي اثني عشر عاماً، فكان لها مواقفها من الأحداث التي مر بها العراق خلال هذه المدة . وبإمكاننا ان نستنتج من خلال بحثنا ما يلي :

١- كان الأفق السياسي للمرجعية الدينية واسعاً، فهي لم تكن محكومة بإرضاء بريطانيا أو تنفيذ سياستها في العراق كما هو الحال بالنسبة للملك فيصل الأول أو رؤساء الوزارات التي حكمت هذا البلد في عهده، وانما كانت تمارس دورها الديني – الاجتماعي- السياسي بكل حرية وقدرة وتصميم على اتخاذ الموقف الصحيح بعيداً عن أي تأثيرات سلطوية أو اجنبية .

٢- لم تمثل المرجعية الدينية طائفة أو فئة معينة كما هو الأمر في تمثيلها للشيعة في العالم الإسلامي، وإنما كانت طروحاتها ومواقفها ممثلة للاكثرية الوطنية، وصدىً لأمالهم وطموحاتهم في الحرية والاستقلال والتخلص من نير المحتل البريطاني أو هيمنته على مصدر القرار الحكومي، لذلك اكتسبت طروحاتها مشروعيتها من تمثيلها الشرعي والوطني للعراقيين .

٣- إرتفعت المرجعية الدينية خلال عهد الملك فيصل الأول الى مستوى التحديات التي كانت تواجه العراقيين، ولم تعبأ بما أصاب رجالها من اضطهاد أو نفي وابعاد على يد عدد من رؤساء الوزارات العراقية الذين كان همهم الأساس البقاء في السلطة أطول مدة ممكنة ، ولم يهتموا بمطالب شعبهم لان وهج السلطة أبتلعهم، ودفعهم للوقوف بجانب المصالح البريطانية أولاً واخيراً .

٤- ظل الملك فيصل الأول بين مطرقة بريطانيا وسندان المرجعية الدينية، ولم يستطع ، رغم رغبته بارضاءهما معاً، ان يتجاوز محنته، فقد كان عليه ان يرضي بريطانيا التي جاءت به إلى السلطة، والمرجعية الدينية التي كان لها تأثيرها على الشارع العراقي، وظل محكوماً بهذه المعادلة، ولم تنفعه سياسته في الاخذ والمطالبة لان بريطانيا كان يهمها تنفيذه لسياستها، فخسر المرجعية الدينية، ولم يستطع ان يكون رجل بريطانيا في العراق الى ما لانهاية .

الهوامش ومصادر البحث

(١) ينظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط٧، ج١، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٢٦- ١٢٧.

(٢) ولد في مدينة (اصفهان عام ١٨٩٤ بايران من اسرة دينية عرفت بتدينها وتقواها. . تلقى علومه الدينية الأولية في مدينته، ثم سافر الى العراق لاكمال دراسته الحوزوية وفي عام ١٩١٨ أصبح المرجع الديني الاعلى. كانت له مواقف وطنية وشارك في قضايا الجهاد الاسلامي التي عاصرها. توفي اثناء تحركه للجهاد ضد البريطانيين في عام ١٩٢٠ . يراجع: محمد أمين نجف، علماء في رضوان الله، النجف الاشرف، د.ت، ص٢٠٧.

(٣) ولد في مدينة النجف الاشرف عام ١٨٦٨، وهو ابن الشيخ علي بن الشيخ محمد صاحب الجواهر . كان أحد المؤيدين للتيار الاصلاحي في العراق. شارك في ثورتي النجف عام ١٩١٨ وثورة العشرين التحررية. توفي عام ١٩٣٦. علي الخاقاني، شعراء الغري، ج١، النجف الاشرف، ١٩٥٦، ص ١٤٢.

(٤) اسحاق نقاش، شيعة العراق، قم المقدسة، ١٩٩٨،ص٨٩.

(٥) احد رواد الحركة الوطنية في العراق. ولد في النجف الاشرف عام ١٨٨٨، وتلقى علومه الدينية في حوزتها الدينية. في عام ١٩٠٨ أسهم في تأسيس فرع حزب (الاتحاد العثماني). تولى منصب وزارة المعارف في وزارة ياسين الهاشمي عام ١٩٢٤، وتسنم بعدها مناصب عدة وكان آخر منصب وزاري شغله في عهد وزارة السيد محمد حسن الصدر عام ١٩٤٨. توفي عام ١٩٦٥. للتفصيل عنه يراجع: علي جابر المنصوري، محمد رضا الشبيبي ومكانته الادبية بين معاصريه ، ١٨٨٨- ١٩٦٥، بغداد ، ١٩٨٢، ص ٦٠-٦٣.

(٦) ولد في النجف الاشرف عام ١٩٢٧ ودرس في كربلاء المقدسة . انتقل الى الكويت عام ١٩٧٠ واستقر فيها، توفي في عام ٢٠٠١. للتفصيل عنه يراجع: عادل عناد ناصر، محمد مهدي الشيرازي. سيرته واثره في الحياة الفكرية والسياسية (١٩٢٧- ٢٠٠١) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة (سانتي كليمنس) الاهلية، بغداد، ٢٠٠٩.

(٧) ولد في مدينة (خوي) الايرانية في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٨٩٩، وفيها تعلم القراءة والكتابة . هاجر الى النجف الاشرف لاستكمال دراسته الحوزوية. أصبح المرجع الديني الاول بعد وفاة السيد محسن الحكيم ، توفي عام ١٩٩٢ بعد ان دامت مرجعيته حوالي ربع قرن. ينظر: أحمد الواسطي، سيرة وحياة الامام الخوئي، بيروت، ١٩٩٨.

(٨) كامل سلمان الجبوري، صفحات من مذكرات عبدالحميد الزاهد من المشاركين باحداث الثورة العراقية ١٩٢٠، بغداد، ١٩٨٧ ص ٦٠٧.

(٩) للتفصيل عنها يراجع: خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق (١٩١٨- ١٩٢٠)، دمشق، د.ت.

(١٠) عدي حاتم عبدالزهرة المفرجي، النجف الاشرف وحركة التيار الاصلاحي ١٩١٨- ١٩٣٢، النجف الاشرف، ٢٠٠٥، ص ٢٧٩.

(11) Foreign office, 371/22313, From: Baghdad, To: F.O., 25/3/1921.

(١٢) ينظر: علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٥، قم المقدسة، ٢٠٠٤، ص ٥.

(١٣) عبدالله النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، بلا ، ١٩٧٦،ص ١٧٨.

(١٤) وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق ، بيروت، ١٩٨٥، ص ٤١٧.

(١٥) شكل السنة في هذه المدة نسبة ١٩٪ من سكان العراق. فوزي هادي حمزة ، النخبة السياسية ودورها في التطورات السياسية في العراق (١٩٢١ – ١٩٥٨) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة العالمية للعلوم الاسلامية (لندن)، ٢٠٠٦، ص ٧٠-٧١.

(١٦) المصدر نفسه ، ص ٧٣.

(١٧) ينظر: اسحاق نقاش، المصدر السابق، ص ١١٠-١١٢.

(18) F.O., 371/ 23455, From : Baghdad, To: F.O., 20/10/1922.

(١٩) ولد عام ١٨٦٤ والتحق بعد بلوغه سن الرشد بالجيش البريطاني. انضم الى حكومة الهند البريطانية عام ١٨٨٩، وأصبح وزيراً للخارجية فيها عام ١٩١٤ . عين مستشاراً للحملة البريطانية التي قررت غزو العراق. وبعد احتلال بغداد في الحادي عشر من آذار عام ١٩١٧ شغل منصب الحاكم المدني العام ثم نقل الى طهران عام ١٩١٨ . عاد الى العراق في أعقاب ثورة العشرين ، حيث شغل منصب المندوب السامي البريطاني في العراق للمدة من (١٩٢٠ – ١٩٢٣) . الوثائق البريطانية ، ١٩٠٥-١٩٣٠، ترجمة : فؤاد قزانجي، بغداد، د.ت،ص ١٠ .

(٢٠) عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٢، ص ٢٨-٢٩.

(٢١) عبدالغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق، بغداد، ١٩٧٥، ص١٥٠ .

(٢٢) ولد في عام ١٨٧٩ وهو من أصل حجازي واسرته من شيوخ المنتفق، كان ضابطاً في الجيش الثاني، ثم نائباً في مجلس المبعوثان العثماني (١٩٠٨ – ١٩١٨) عاد الى بغداد بعد غياب دام (٣٠) عاماً. شكل أربع وزارات . انتحر عام ١٩٢٩. عنه يراجع : لطفي جعفر فرج، عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، بغداد، ١٩٧٨، ص ٦٩-٧٠.

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٧١.

(٢٤) ينظر : محمد محمد مهدي الخالصي، بطل الاسلام الامام الخالصي، مخطوط، بغداد، د.ت، الورقة ١٣٤ – ١٣٥ .

(٢٥) رجاء حسين حسني الخطاب، العراق بين ١٩٢١ – ١٩٢٧، ص٩٥.

(٢٦) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١، بغداد، ١٩٨٨، ص ١٤٩ .

(٢٧) ملفات وزارة الداخلية العراقية ، ملفات سنة ١٩٢٣، الملفة رقم ١٠/ ٢، كتاب من وزارة الداخلية العراقية الى متصرفي الالوية في ١٨/ تموز/ ١٩٢٣، الوثيقة رقم ٢-٣.

(٢٨) مقتبس من : هاشم الدباغ، لمحات من حياة الامام المجاهد الشيخ محمد الخالصي، " الهلال الدولي" (جريدة) العدد (٢٢) السنة (٢)، آب ١٩٨٩ .

(٢٩) عبدالرزاق عبد الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ، ط٢، بغداد، ١٩٨٠، ص ١٦٠ .

(٣٠) الشيخ محمد مهدي الخالصي المقاوم العنيد في زمن الهزيمة ، " التوحيد" (مجلة) ، العدد(٩٨) ، طهران، كانون الثاني ١٩٩٩، ص ١٦٢-١٦٣ .

(31) F.O., 371/ 23211, From : P. Cox, To: Rustem Hayder, 4/April/ 1922.

(٣٢) دار الكتب والوثائق، ملفات وزارة الداخلية، الملف رقم ٢٦١٩، عنوانها: فتاوى علماء النجف الاشرف بتحريم الانتخابات،

تاريخها : ١٩٢٢- ١٩٢٣، الوثيقة رقم ٨-١٠ . (سنرمز الى دار الكتب والوثائق بـ (د.ك.و) .

(٣٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف رقم ١١٠٨/ ٣١١، مذكرة من المعتمد السامي البريطاني الى سكرتيرية الديوان الملكي في ٢٠/ تشرين الثاني/ ١٩٢٢، الوثيقة رقم ٣٣.

(٣٤) توفيق السويدي ، مذكراتي. نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، بيروت، ١٩٦٩، ص١٧٧ .

(٣٥) للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع: محمد كامل محمد عبدالرحمن، سياسة ايران الخارجية في عهد رضا شاه بهلوي، البصرة، ١٩٨٨،ص٣٧-٣٨.

(٣٦) عبدالستار شنين علوة الجنابي، تاريخ النجف السياسي ١٩٢١- ١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – جامعة الكوفة، ١٩٩٧، ص ١١٢ .

(٣٧) هاشم الخالدي، الدور السياسي للمرجعية الدينية في المشرق العربي، بلا ، ٢٠١٣، ص ٧٨.

(٣٨) فوزي هادي حمزة ، المصدر السابق ، ص ٧٨.

(39) Quoted in : F.O., 371/9009/4753/5257, From: P.Cox, To: F.O., 30/June/ 1923.

(٤٠) عبدالحليم الرهيمي ، تاريخ الحركة الاسلامية في العراق. الجذور الفكرية والواقع التاريخي ١٩٠٠- ١٩٢٤، بيروت، ١٩٨٥،ص ٢٦٣.

(٤١) ولد في الموصل عام ١٨٨٥ ودرس هناك، ثم دخل المدرسة العسكرية في استانبول عام ١٩٠٣، لكنه فصل من المدرسة، واعتقل بتهمة انتقاد سياسة السلطان عبدالحميد الثاني. وبعد نجاح انقلاب عام ١٩٠٨ أعيد الى المدرسة العسكرية فتخرج منها عام ١٩١٠، وعين ضابطاً في الجيش العثماني السادس المرابط في العراق . ذهب الى سوريا ، حيث عينه الامير فيصل قائداً للفرقة العربية الثانية، ثم عاد الى العراق في آواخر تموز ١٩٢١ بعد تشكيل الحكومة المؤقته برئاسة عبدالرحمن النقيب. انتخب في عدة دورات نيابية .توفي عام ١٩٥١. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية . الاحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق، بيروت ، ٢٠٠٧، ص ٥٣١- ٥٣٢.

(٤٢) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص ١٧٢- ١٧٦.

(٤٣) الشيخ محمد مهدي الخالصي المقاوم العنيد ، المصدر السابق، ص ١٦٣؛ عماد الجواهري، عبدالرسول الخالصي- الوزير والنائب الأسبق ، سيرة وذكريات في عهد الملكية الدستورية في العراق، بغداد ، ٢٠٠٠، ص ٢٣.

(*) حل محل برسي كوكس في أيار ١٩٢٣.

(٤٤) مقتبس من : عبدالستار شنين علوة الجنابي ، المصدر السابق، ص ١٢٣- ١٢٤.

(٤٥) ملفات وزارة الداخلية العراقية، ملفات سنة ١٩٢٣، الملفة رقم ١٠/ ٢، كتاب من وزارة الداخلية العراقية الى جميع المتصرفين بتاريخ ١٨/ تموز/ ١٩٢٣، الوثيقة رقم ٢٠٣.

(٤٦) هاشم الخالدي، المصدر السابق،ص ٨٠.

(٤٧) مقتبس من : عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص ٢٩٧.

(٤٨) ولد في بغداد عام ١٨٨٨ من أب كان محاسباً لولاية بغداد. انضم الى حركة الثورة العربية عام ١٩١٦ بعد تخرجه من المدرسة الحربية برتبة ملازم ثان، وعمل مع الأمير فيصل في الحجاز وسوريا، وارتبط اسمه بالعهد الملكي الذي صار يعرف بعهد نوري

السعيد. شكل (١٤) وزارة حتى وصف انه الرئيس الدائم للوزارات العراقية قتل يوم الثامن عشر من تموز ١٩٥٨ . للتفصيل عنه يراجع: عبدالرزاق أحمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، بغداد، ١٩٨٧؛ سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية (١٩٣٢ – ١٩٤٥)، بغداد، ١٩٨٨ .

(٤٩) عبدالوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، دمشق ، ٢٠٠٢، ص٨٤.

(٥٠) هاشم الخالدي، المصدر السابق،ص ٩٠.

(٥١) ينظر: " العالم العربي" (جريدة)، بغداد، العدد (٤٨)، ٢٠/ تموز/ ١٩٣٠؛ عبدالامير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١ – ١٩٣٢، النجف الاشرف، ١٩٧٥، ص ٣٣١.

(٥٢) " العالم العربي"، العدد (١٤٥٠) ، ١٦/ نيسان/ ١٩٣٠.

(٥٣) د.ك. و، ملفات وزارة الداخلية ، الملف رقم ١٢٠٥، كتاب سري من معاون شرطة الندف الاشرف الى وزارة الداخلية العراقية في ٢٥/ أير/ ١٩٣١، الوثيقة رقم ٤.

(٥٤) هاشم الخالدي ، المصدر السابق،ص٨١.

(٥٥) للتفصيل : عبدالامير العكام، المصدر السابق، ص ٣٤٤– ٣٥١؛ " العالم العربي"، العدد (٦١٨) ، ١٧/ تشرين الثاني/ ١٩٣٠ .

(56) F.O., 371/23521, From: Baghdad, To: F.O., 22/December/ 1931.

(٥٧) كانت قوة العشائر كبيرة في أواخر عهد الملك فيصل الأول ، فيكفي ان نذكر ان العشائر العراقية كانت تمتلك(٨٥) الف بندقية ، في حين لم تكن الحكومة تمتلك سوى (١٥) الف بندقية. ينظر : عبدالوهاب حميد رشيد، المصدر السابق، ص ٨٥.

(٥٨) للتفصيل عن الاضراب الشامل الذي شهدته بغداد وعدد من المدن العراقية يراجع: شهاب احمد الحميد، الثورة الصامتة. اضراب بغداد ١٩٣١، بغداد، د.ت، ص ٤٨ –٥٠.

(٥٩) ولد لابوين كرديين في قرية عسكر بكركوك عام ١٨٦٦ . دخل في المدرسة الحربية باستانبول وتخرج منها برتبة (ملازم ثان). التحق اثناء الحرب العالمية الأولى بالجيش السوري وأسهم مع الامير فيصل في اثناء قيام الحكومة العربية في دمشق. عاد الى العراق بعد تسنم الملك فيصل مسؤولياته الدستورية. قام بانقلاب عسكري عام ١٩٣٦ . قتل في الموصل عام ١٩٣٧ . ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص ٤٤٣.

(٦٠) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١، ص ١٩٠.

(٦١) عبدالوهاب حميد رشيد، المصدر السابق،ص ١٨٦.

(٦٢) ينظر : مجول محمد محمود جاسم، علماء الدين الاسلامي في الموصل ومواقفهم تجاه ابرز القضايا الوطنية والقومية ١٩٢١– ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص ١٤٠.

(٦٣) عادل رؤوف، العمل الاسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية ، دمشق ، ٢٠٠١، ص ١٨.